

Distr.: General
25 August 2017
Arabic
Original: English

الجمعية



الدورة الثالثة والعشرون

كينغستون، ٧-١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧

بيان من رئيس جمعية السلطة الدولية لقاع البحار عن أعمال الجمعية في دورتها الثالثة والعشرين

١ - عُقدت الدورة الثالثة والعشرون لجمعية السلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون من ٧ إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧.

أولا - إقرار جدول الأعمال

٢ - أقرت الجمعية، في جلستها الثانية والستين بعد المائة، المعقودة في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، جدول أعمال دورتها الثالثة والعشرين (ISBA/23/A/1).

ثانيا - انتخاب الرئيس ونواب الرئيس

٣ - في الجلسة نفسها، انتخبت الجمعية السيد أوجينيو خواو موينغا (موزامبيق)، مرشح مجموعة الدول الأفريقية، رئيسا للجمعية. وانتخبت الجمعية نواب الرئيس التاليين: الصين (مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ)؛ والاتحاد الروسي (مجموعة دول أوروبا الشرقية)؛ وجامايكا (مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). وفي الجلسة ١٦٣ المعقودة في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، رُشحت أستراليا (مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى) وانتُخبت حسب الأصول للفترة المتبقية من منصب نائب الرئيس.

٤ - وتناول الرئيس في بيانه الاستهلالي الأهمية التي أوليت في السنوات الأخيرة للاستخدام المستدام للمحيطات. وأقر بأهمية الدور الذي يتعين على السلطة أن تؤديه في هذا الصدد في تعاون مع سائر المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى. وأعرب عن تقديره للمبادرات التي اتخذتها السلطة بالفعل، وبمساهمتها المقدمة إلى مؤتمر الأمم المتحدة من أجل دعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية



المستدامة، وعمليته التحضيرية، وهو المؤتمر الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٥ إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وإلى "عملية التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية".

٥ - وفي جلستها الخامسة والستين بعد المائة، المعقودة في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٧، طبق الرئيس المادة ٢٩ من النظام الداخلي، ورشح جامايكا لترؤس الجزء المتبقي من الجلسة؛ ورأس الجلسة السناتور كامينا جونسون سميث، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية لجامايكا.

ثالثا - تعيين لجنة وثائق التفويض

٦ - في الجلسة الثالثة والستين بعد المائة، عملا بالمادة ٢٤ من نظامها الداخلي، وبعد ترشيحات من منسقي المجموعات الإقليمية، عينت الجمعية بناء على اقتراح من الرئيس لجنة وثائق التفويض التي تتألف من تسعة أعضاء، هم الاتحاد الروسي، وبلجيكا، وبنما، وبولندا، وغانا، وغيانا، ولبنان، وميانمار، والنرويج.

رابعا - النظر في طلبات الحصول على مركز المراقب

٧ - في جلستها الثانية والستين بعد المائة، نظرت الجمعية في عدد من طلبات الحصول على مركز المراقب. ومُنحت المنظمات التالية مركز المراقب للمشاركة في أعمال الجمعية: أمانة برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، (ISBA/23/A/INF/1/Rev.1)، وهي منظمة حكومية دولية؛ والمختبر الدولي للسياسات بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا (ISBA/23/A/INF/3)؛ ومركز تنمية موارد المحيطات القطبية والعميقة في جامعة شنغهاي جياو تونغ (ISBA/23/A/INF/4)؛ والجمعية الدولية للمعادن البحرية (ISBA/23/A/INF/5)، وهي جمعية مهنية؛ ومعهد الدراسات المتقدمة للاستدامة (ISBA/23/A/INF/6).

٨ - وفيما يتعلق بالطلب الذي تقدمت به المنظمة غير الحكومية إيرث وركس Earthworks (ISBA/23/A/INF/2)، أعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء نقص المعلومات المقدمة اللازمة لتمكينها من تقييم أسسها الموضوعية، واتفق على إرجاء اتخاذ أي قرار بشأن منح مركز المراقب إلى منظمة Earthworks إلى أن تتلقى الجمعية معلومات كاملة بالشكل الموحد في وثيقة رسمية لكي تنظر فيها.

خامسا - انتخابات ملء الشواغر في اللجنة المالية

٩ - في جلستها الثانية والستين بعد المائة أيضا، انتخبت الجمعية السيد ديديه أورتولان، مساعد المدير في إدارة الشؤون القانونية في وزارة الشؤون الخارجية في فرنسا، ملء المقعد الشاغر في اللجنة الذي تركه السيد أوليفيه غويونفارش لما تبقى من فترة ولايته، التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ (ISBA/23/A/6). وانتخبت الجمعية أيضا السيد يدلا أوماسانكر، السكرتير الأول (المستشار القانوني) في البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة، ملء المقعد الشاغر في اللجنة الذي تركه السيد كوتسوارا م. راو لما تبقى من فترة ولايته، التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ (ISBA/23/A/7).

١٠ - وفي أعقاب الانتخابات، أدلى السيد روبرت وارد، الأمين العام للمنظمة الهيدروغرافية الدولية ببيان إلى الجمعية. وشجع الأمين العام السلطة في بيانه على ضمان إتاحة المعلومات الجغرافية المكانية والبيئية التي يقدمها المتعاقدون على أوسع نطاق ممكن، والتعاون في وضع بروتوكولات ملائمة لنقل البيانات ومعايير تبادل البيانات كجزء من المساهمة في غايات الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة والعقد الدولي لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٢١-٢٠٣٠، الذي اقترحتة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

سادسا - التقرير السنوي للأمين العام

١١ - في الجلسة الثالثة والستين بعد المائة، قدم الأمين العام إلى الجمعية تقريره السنوي (ISBA/23/A/2). وأعرب عن تقديره لعلاقة العمل الممتازة مع البلد المضيف، جامايكا، والمبادرات الرامية إلى البناء على تلك العلاقة. وحث الدول الساحلية على أن تودع لديه خرائط ومعلومات بشأن الإحداثيات الجغرافية المتعلقة بالحدود الخارجية للجرف القارية، طبقا للمادة ٨٤ من الاتفاقية. وأشار إلى أنه منذ تاريخ تقديم تقريره، وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧، تلقت السلطة ٨١ في المائة من قيمة الاشتراكات المستحقة على الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي لميزانية عام ٢٠١٧، بينما سدد ٧٧ في المائة من أعضاء السلطة بالكامل اشتراكاتهم المقررة لعام ٢٠١٧؛ وانخفضت الاشتراكات المتأخرة عن الفترات السابقة (١٩٩٨-٢٠١٦) بشكل طفيف، إلى ٩٨٥ ٥٥٣ دولارا.

١٢ - وأبرز الأمين العام أيضا عددا من المبادرات الأخرى، منها إعادة هيكلة الأمانة (ISBA/23/A/4) وحلقات العمل الرامية إلى النهوض بتطوير الإطار التنظيمي والحلقة الدراسية التوعوية التي عُقدت في كمالا في أيار/مايو ٢٠١٧، فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للاقتصاد "الأزرق" لأفريقيا ومشاركتها في نظام قاع البحار العميقة. وأشار الأمين العام إلى تزايد الطلب على الحلقات الدراسية التوعوية، وشجع على تقديم دعم مالي وعيني مماثل من الدول الأعضاء والمنظمات المهتمة. وأشار أيضا إلى الجهود المتزايدة التي تبذلها السلطة للتعاون مع المؤسسات الأخرى في جمع البيانات العلمية؛ والتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية إدارة البيانات؛ والحاجة إلى تعميم فرص التدريب المتاحة على نحو أكثر فعالية. وسلط الضوء على الضغوط التي يواجهها صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة في الاضطلاع بولايته، والحاجة الماسة إلى زيادة التمويل. وأبلغ الأمين العام الوفود أيضا بمساهمة السلطة في عمل ومناقشات مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة (مؤتمر المحيطات)، بما في ذلك سلسلة من الالتزامات الطوعية من جانب السلطة.

١٣ - ورحبت وزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا، كامينا جونسون سميث، التي تحدثت في الجلسة الخامسة والستين بعد المائة، بأعضاء السلطة، وشكرت الوفود على ملاحظاتها الرقيقة المتعلقة بحكومة جامايكا وشعبها بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والخمسين لاستقلال جامايكا. وحثت الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية للسلطة، وشجعتها أيضا على التبرع لصندوق الهبات وصندوق التبرعات الاستثماري، مع التأكيد على أن التمويل الكافي أمر ضروري لتسهيل بناء القدرات ولضمان تمثيل الدول النامية في أعمال السلطة. وأشارت إلى الحاجة إلى إجراء مناقشة مفتوحة بشأن المستويات المقبولة للآثار البيئية الناجمة عن التعدين في قاع البحار العميقة، والنظر في النهج التحويطي، واستخدام الأدوات القائمة على السوق من أجل تعزيز الأهداف البيئية، ووضع خطط الإدارة البيئية.

١٤ - واستمعت الجمعية إلى مداخلات من ممثلي الوفود التالية: الجزائر (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وأنتيغوا وبربودا، والبرازيل، وبنغلاديش (باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، والكاميرون، وكندا (باسم أيضا أستراليا ونيوزيلندا)، وإكوادور، وأوغندا، وتوغو، وجزر كوك، وجنوب أفريقيا، وسنغافورة، والصين، وغانا، والفلبين، وفيجي، وفرنسا، وكينيا، ولبنان، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وميانمار، وناورو، ونيجييريا، والهند، واليابان. وبالإضافة إلى ذلك، أدلت ببيانات الجهات المراقبة التالية: شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، في مكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ واللجنة الدولية لحماية الكابلات؛ ومنظمة مشروع الشعب المرجانية السمكية؛ ومجلس غرين بيس (Greenpeace) الدولي؛ والصندوق العالمي للأحياء البرية؛ وتحالف حفظ البحار العميقة؛ والمركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن؛ وصناديق بيو الاستثمارية الخيرية.

١٥ - ورحبت وفود عديدة بتقرير الأمين العام، وأشادت به وموظفيه لإحرازهم تقدم جيد في عدد من المجالات.

١٦ - وفيما يتعلق بالمسائل المالية ومسائل الميزانية، حث عدد من الوفود الدول الأطراف التي عليها متأخرات في اشتراكاتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، بالنظر لأن عمل السلطة يتوقف على تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به. وشددت بعض الوفود على اتخاذ تدابير لتحقيق وفورات في التكاليف، بما في ذلك توسيع نطاق استخدام الترجمة الشفوية من بُعد ليشمل اجتماعات أجهزة أخرى غير اللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية.

١٧ - وفيما يتعلق بالتطوير التنظيمي، يعتبر التطوير التدريجي لمشروع أنظمة الاستغلال خطوة إيجابية نحو الوفاء بولاية السلطة، من خلال سبل منها النهوض بالنواتج المتوخاة ذات الأولوية عن طريق عقد حلقات عمل للخبراء. وتم التأكيد على أن تطوير أنظمة الاستغلال أمر معقد يستلزم نظرا كاملا من جانب المجتمع الدولي، وتوازنا مناسباً بين حقوق والتزامات الأطراف. ومع ذلك، تم التشديد أيضا على الحاجة الملحة إلى إكمال أنظمة الاستغلال والمبادئ التوجيهية ذات الصلة. وشددت وفود عديدة على الحاجة إلى اتباع نهج شفاف وتشاوري للتطوير التنظيمي، وخاصة فيما يتعلق بالاعتبارات البيئية، ورحبت الوفود عموما بالتزام السلطة بالعمل مع طائفة واسعة من الجهات المعنية. واعتُبر وضع استراتيجية لإدارة بيانات ملائمة للغرض، إلى جانب آليات شفافة لتبادل البيانات، بما في ذلك توحيد البيانات، أمرا يتسم بأهمية فائقة. وشددت الوفود أيضا على الحاجة إلى الاستفادة من أفضل العلوم المتاحة، بما في ذلك المرونة اللازمة لتطبيق الأدلة العلمية الجديدة، واتباع نهج تحوطي، من أجل الامتثال الفعال وتطبيق استجابات إنفاذ فعالة، فضلا عن وضع خطط بيئية إقليمية.

١٨ - وشددت وفود عديدة على دور بناء القدرات في دعم مشاركة البلدان النامية في الأنشطة في المنطقة، وفي توفير سبل الحماية البيئية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

١٩ - ودعت وفود عديدة إلى تقديم مساهمات إلى صندوق الهبات وصندوق التبرعات الاستثمارية، وسلطة الضوء على قيود الموارد التي تواجهها العديد من الدول النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالنسبة لمشاركتها في أعمال السلطة. وجرى أيضا حث الجهات المعنية الأخرى على تقديم مساهمات إلى صندوق التبرعات الاستثمارية. وأشارت الصين إلى مساهمتها في صندوق التبرعات

الاستثماري. وأشارت المملكة المتحدة أيضا إلى أنها ستساهم في صندوق التبرعات الاستثماري. وجرى تشجيع الأمانة على اتخاذ ترتيبات مع الجامعات والمؤسسات العلمية في البلدان النامية لتمكين مزيد من العلماء من الاستفادة من صندوق الهبات. وبالإضافة إلى الحاجة إلى تعزيز القدرات البحثية في البلدان النامية، تم التأكيد على أهمية تقاسم المنافع، بوصفه عنصرا رئيسيا من عناصر نظام التراث المشترك، جنبا إلى جنب مع تعزيز المعارف ونقل التكنولوجيا من قبل السلطة. واعترف عدد من الوفود أيضا بقيمة برنامج التدريب الداخلي للسلطة، على الرغم من أن نقص التمويل قد أثر، وفقا لما أبرزه الأمين العام، على قدرة البرنامج على توزيع الأماكن على أوسع نطاق ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، أيدت العديد من الوفود أعمال التوعية التي اضطلعت بها السلطة، وما لها من أهمية في التشجيع على توسيع نطاق المشاركة في شؤون السلطة.

٢٠ - وأكد عدد من الوفود والمراقبين أهمية مواصلة الحوار مع المنظمات الدولية ذات الصلة، من أجل تنسيق أعمال السلطة لتحقيق الأهداف المشتركة لصالح البشرية جمعاء. وحظيت مشاركة السلطة النشطة في مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات بالثناء في دعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن المشاركة النشطة للسلطة في عملية التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وشجعت السلطة على أن تواصل مواءمة أعمالها مع مبادرات الأمم المتحدة الأخرى.

٢١ - وشددت بعض الوفود على الحاجة إلى مزيد من الشفافية والشمولية في عمل السلطة، ودعا بعض المراقبين إلى عقد جلسات مفتوحة للجنة القانونية والتقنية، بما في ذلك المشاركة الفعالة في حلقات العمل، وفي استعراض نتائجها، من أجل مشروع أنظمة الاستغلال.

٢٢ - وشكر الأمين العام الوفود والمراقبين على إسهاماتهم في المناقشة التي دارت بشأن تقريره. وأقر بأهمية المشاركة في شؤون السلطة، بما في ذلك عقد حلقات دراسية للتوعية، وأحال الوفود إلى الالتزام الطوعي بالدخول في شراكة مع الوكالات الأخرى، ولا سيما مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بشأن وضع هذه البرامج. وسلط الضوء أيضا على استحداث جائزة الأمين العام للامتياز في بحوث قاع البحار التي ستقدم سنويا إلى الباحثين الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ عاما من البلدان النامية اعترافا بمساهماتهم في النهوض بالمعرفة العلمية لبيئة قاع البحار ووضع أطر تنظيمية سليمة. وشكر الأمين العام الصين والمملكة المتحدة لما قدمته من تبرعات للصندوق الاستثماري للتبرعات، وشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. وأعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي هي بصدد تسديد مساهماتها المتأخرة.

سابعاً - النظر في التقرير النهائي بشأن المراجعة الدورية للنظام الدولي للمنطقة عملاً بالمادة ١٥٤ من الاتفاقية

٢٣ - في الجلسة الخامسة والستين بعد المائة، قام السفير هلموت تويرك (النمسا)، بصفته رئيس لجنة المراجعة، بعرض التقرير النهائي للجنة المراجعة التي أنشئت للقيام بأول مراجعة دورية للسلطة (ISBA/23/A/3). وأشار إلى أن اللجنة كانت تأمل في أن يكون معدل الردود على الاستبيان الأولي أعلى. وأشار أيضا إلى أن اللجنة قررت عدم اتباع جميع التوصيات المقدمة من الخبراء الاستشاريين لأن بعضها بعيد تماما عن ممارسات السلطة، وبينما تبدو بعض التوصيات الأخرى سابقة لأوانها في هذه

المرحلة من تطور السلطة، فإنه يمكن النظر فيها في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، أُتبع نهج يتسم بالحرص والحرص فيما يتعلق بصياغة التوصيات، مما ييسر بقدر أكبر التوصل إلى توافق في الآراء داخل الجمعية. وفيما يتعلق بالمراجعات المقبلة، أوصى بأن تجري المراجعة على مدى فترة سنتين، مما يكفل مشاركة رؤساء المجموعات الإقليمية، وبذل جميع الجهود لتحقيق معدل ردود أعلى.

٢٤ - وفي الجلسة نفسها، قدم الأمين العام تعليقاته على التوصيات النهائية للجنة المراجعة (ISBA/23/A/5/Rev.1) وأكد أن السلطة لا يمكنها مواصلة العمل على النحو المعتاد. وسلط الضوء على ضرورة وضع خطة استراتيجية وجدولا منقحا للتصدي لمشكلة انخفاض المشاركة في جلسات الجمعية. واقترح جدول اجتماعات منقحا، يتضمن اجتماعين للمجلس في السنة، في حدود اعتمادات الميزانية الحالية، وفي أعقاب الاقتراح الذي قدمه ممثل هولندا، يظل موعد انعقاد اجتماع المجلس قبل اجتماع اللجنة القانونية والتقنية أثناء دورة الربيع. وأشار إلى الجهود المبذولة لتبسيط استعراض تقارير المتعاقدين وإضافة خبرة في مجال السياسات البيئية في الأمانة العامة لكي ينظر فيها المجلس والجمعية في دورة الميزانية المقبلة. وأشار إلى أنه لم يقدم ردا على تلك التوصيات التي وجهت مباشرة إلى اللجنة القانونية والتقنية.

٢٥ - وفيما يتعلق بالتقرير النهائي للجنة المراجعة، أدلى ببيانات ممثلو الوفود التالية: أستراليا، وألمانيا، وأوغندا، والبرازيل، وبلجيكا، وتايلند، وتونغا، وجامايكا، والجزائر (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسنغافورة، وشيلي، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وموزامبيق، وميانمار، والنرويج، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، واليابان. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو الهيئات التالية المدرجة في إطار المراقبين: صناديق بيو الاستئمانية الخيرية؛ ومركز تنمية موارد المحيطات القطبية والعميقة؛ ومجلس غرين بيس الدولي؛ والصندوق العالمي للأحياء البرية؛ ومنظمة إنترديدج غير الحكومية؛ وتحالف حفظ أعماق البحار، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن.

٢٦ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها للتوصيات الواردة في التقرير النهائي، ووجدت أن التوصيات النهائية، بالمقارنة بالتقرير المؤقت، أنسب للمسائل الملحة التي تواجهها السلطة. بيد أنه أشير إلى أن هناك دروسا ينبغي استخلاصها من منهجية المراجعة وعملية التشاور التي أجريت. وقبل أحد الوفود تنفيذ الأمانة للتوصيات الرامية إلى تحسين عملياتها الداخلية، ولكنه حذر من تنفيذ توصيات ذات طابع استراتيجي بدون توجيه من الدول الأعضاء.

٢٧ - وأيدت الوفود الحاجة إلى مزيد من الخبرة في المجال البيئي في الأمانة، مع الإبقاء على المهارات المطلوبة الأخرى قيد الاستعراض. ووجهت أيضا دعوات لزيادة الانفتاح في عمل الأمانة واللجنة القانونية والتقنية والسلطة ككل، بما في ذلك تبادل المعلومات غير السرية.

٢٨ - وفيما يتعلق بجدول الاجتماعات المنقح الذي قدمه الأمين العام، أعربت بعض الوفود عن القلق إزاء محدودية الدعم المالي المقدم إلى البلدان النامية لحضور اجتماعات إضافية. ومع ذلك، حظي اقتراح بإنشاء صندوق استئماني للتبرعات مكرس لتغطية تكاليف عقد اجتماعات أكثر تواترا بدعم عام. وأيد عدد من الوفود اقتراح هولندا بانهقاد المجلس قبل اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية. وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى مزيد من الوقت لكي تنظر الجمعية في تقارير اللجنة المالية. واقترح أحد الوفود إجراء استعراض لأساليب عمل اللجنة القانونية والتقنية في ضوء عبء عملها المتزايد. وأعربت بعض

الوفود عن القلق بشأن الآثار المترتبة في الميزانية على جدول الاجتماعات المنقح وفعالية تكاليفه. ووجهت نداءات أيضا لعقد مزيد من حلقات العمل بشأن المسائل البيئية ومسائل الدفع والمسائل القانونية.

٢٩ - وفيما يتعلق باللجنة القانونية والتقنية، أبرز أحد الوفود الحاجة إلى مزيد من الخبرة البيئية داخل اللجنة. وفي حين فضلت بعض الوفود عقد جلسات مفتوحة للجنة، أشارت وفود أخرى إلى ضرورة مراعاة سرية مداولات اللجنة، بما في ذلك استقلالها. وفيما يتعلق بإنشاء فريق عامل داخل اللجنة المعنية بالمسائل البيئية، أيدت بعض الوفود هذه الفكرة، بالرغم من أن أحد الوفود أثار تساؤلات بشأن التوصية، مشيرا إلى أنه ينبغي معالجة المسائل البيئية بطريقة شاملة ومتكاملة.

٣٠ - واقترح أحد الوفود إنشاء فريق عامل للنواحي الاقتصادية. واقترح أحد المراقبين إنشاء فريق عامل جديد لدراسة اتجاهات الطلب والعرض وأسعار المعادن. واقترح أحد الوفود الدائمة إنشاء أفرقة عاملة مخصصة، وليست دائمة، من المحتمل أن تتمكن من الاجتماع قبل اللجنة دون أعباء إضافية في الميزانية.

٣١ - وفيما يتعلق بإدارة البيانات، أوصى أحد الوفود بالاستثمار المستمر في إدارة البيانات العالية الجودة وتبادلها، فضلا عن استعراض جودة واتساق البيانات المجمعة، لأغراض منها الشفافية. وأيدت وفود أخرى التوصيات بشأن تبادل البيانات البيئية، مع اقتراح أحد الوفود بذل مزيد من الجهود لحماية سلامة البيانات والمشاورات المستمرة مع المتعاقدين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين من أجل إيجاد توازن مناسب بين الشفافية والحساسية التجارية.

٣٢ - وأيدت وفود كثيرة الحاجة إلى خطة استراتيجية لتوفير التوجيه الاستراتيجي، والمساعدة في صياغة برنامج عمل الأمانة، ولإفادة السلطة ككل. وأوصت وفود أخرى ومراقبون آخرون باتباع خطة استراتيجية موجهة نحو النتائج، تكملها آلية للرصد والتقييم لأغراض المتابعة وتخطيط الميزانية والمساءلة. واقترح أحد الوفود أيضا أن تجري السلطة دراسة متعمقة عاجلة للسياسات والتكنولوجيات والاقتصادات وتدابير الحماية البيئية واتجاهات التطوير المرتبطة بالاستغلال التجاري للموارد المعدنية في أعماق البحار.

٣٣ - وشملت الملاحظات التي أبدتها وفود أخرى ما يلي: ضرورة مراعاة الشفافية عند وضع نظام تقاسم المنافع، مع التشديد على إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات البلدان النامية؛ وتنفيذ التوصيات في حدود الميزانية المعتمدة، مع ضرورة أن تحصل أي نداءات لتوفير تمويل إضافي على موافقة الجمعية؛ وضرورة إدراج المتطلبات البيئية الصارمة للمتعاقدين في أنظمة الاستغلال، بناء على مشورة من المجلس، مع التحذير من اختيار أعضاء في اللجنة القانونية والتقنية لهم مصالح أو صلات مع المتعاقدين؛ واقترح أن تتضمن أنظمة الاستغلال شرطا واضحا بشأن وجود إطار قانوني محلي ساري قبل أن يتمكن أي بلد من أن يصبح دولة موزكية.

٣٤ - وفي الجلسة ١٦٧، المعقودة في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، عرض الأمين العام جدولاً زمنياً إضافياً منقحاً للاجتماعات للعامين ٢٠١٨ و ٢٠١٩، مقترحا عقد اجتماع للمجلس قبل اجتماع اللجنة القانونية والتقنية خلال دورة الربيع، مما يمكن المجلس من تقديم التوجيه إلى اللجنة. وعرض أيضا الرئيس مونيغا مشروع مقرر، ضم جميع التوصيات الـ ١٩ المقدمة من لجنة المراجعة، واقترحا بإنشاء

صندوق تبرعات استثماري بغرض تحمل تكاليف مشاركة البلدان النامية الأعضاء في المجلس في اجتماعه السنوي الثاني. ووجه رئيس لجنة المراجعة الوفود من خلال هيكل ومحتوى مشروع المقرر.

٣٥ - وعرضت الوفود عددا من التنقيحات المقترح إدخالها على نص مشروع المقرر وناقشتها، بما في ذلك عقد مشاورات بين المجموعات الإقليمية. وعقب إجراء مزيد من المناقشات، اعتمدت الجمعية مقرا بشأن التقرير النهائي والتوصيات الصادرة عن لجنة المراجعة (ISBA/23/A/13) في جلستها ١٧٠، المعقودة في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧.

٣٦ - وتعهد أحد المراقبين وهو، المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن، بتقديم دعمه لحلقة عمل تقنية لدعم مجموعة الدول الأفريقية فيما يتصل بوضع نظام ضريبي عادل ومنصف. وإضافة إلى ذلك أكدت صناديق بيو الاستثمارية الخيرية التزامها من جديد بتقديم دعم مالي ولوجستي لعملية التطوير التنظيمي.

٣٧ - وفي الجلسة ١٧٠، هنأ السفير تويرك الجمعية على التوصل إلى قرار تاريخي، واتخاذ خطوة كبيرة إلى الأمام في تاريخ السلطة. وفي كلمة وداع أمام الجمعية، وحفل تكريم لمشاركته في شؤون قانون البحار على مدى ٤٥ عاما، تمنى للسلطة إحراز نجاح كبير في تطورها في السنوات المقبلة. وأعربت الجمعية والأمين العام عن الامتنان والتقدير للسفير تويرك.

ثامنا - تقرير اللجنة المالية

٣٨ - في الجلسة ١٦٨، عرض السيد أندري برييتشين (بولندا) رئيس اللجنة المالية، تقرير اللجنة (ISBA/23/A/8-ISBA/23/C/9). وشدد الرئيس على ضرورة توفير توجيهات بهدف ترتيب أولويات استخدام الأموال المحدودة، وأكد، فيما يتعلق بتنقيح جدول الاجتماعات، التعليق الذي أدلى به الأمين العام بشأن ثبات تكاليف الميزانية، بينما لفت الانتباه إلى الآثار المالية بالنسبة للوفود واحتمال زيادة طلبات الحصول على تمويل من أجل صندوق التبرعات الاستثماري. واعتمدت الجمعية مقرا بشأن المسائل المالية ومسائل الميزانية، بناء على توصيات المجلس (ISBA/23/A/12)، شمل تدابير (وردت في مرفق) من أجل تعزيز استدامة صندوق التبرعات الاستثماري.

تاسعا - النظر في التعديلات المقترح إدخالها على النظام الأساسي لموظفي السلطة

٣٩ - اعتمدت الجمعية مقرا بشأن التعديلات المقترح إدخالها على النظام الأساسي لموظفي السلطة (ISBA/23/A/11)، مع مراعاة توصيات المجلس، وعلى نحو يعكس التغييرات في مجموعة عناصر الأجر الجديدة للنظام الموحد للأمم المتحدة.

عاشرا - تقرير لجنة وثائق التفويض

٤٠ - قام السيد بي مين ثيان (ميانمار)، رئيس لجنة وثائق التفويض، بعرض تقرير لجنة وثائق التفويض (ISBA/23/A/9) على الجمعية العامة، في جلستها ١٦٨، المعقودة في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٧. واعتمدت الجمعية تقرير اللجنة (ISBA/23/A/10).

حادي عشر - مسائل أخرى

٤١ - في الجلسة ١٦٨، اقترحت مجموعة الدول الأفريقية، وأيدت الجمعية، انتخاب المغرب لعضوية المجلس للفترة المتبقية من فترة عضوية مدتها أربع سنوات تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، ملء شاغر في المجلس بسبب نقص المرشحين في عام ٢٠١٦. وهنأت الجمعية المغرب على انتخابها.

٤٢ - وفي الجلسة نفسها، اقترحت مجموعة الدول الأفريقية إنشاء متحف في موقع السلطة، يحمل اسم نبي ألوتي أودونتون (غانا)، الأمين العام السابق، لتعزيز الوعي بعمل السلطة، وإقرارا بالإنجازات التي حققها السيد أودونتون. وحظي الاقتراح بترحيب كثير من الوفود. وأثار عدد من الوفود مسألة الآثار المترتبة في الميزانية، مقترحين إنشاء فريق عامل في إطار اللجنة المالية للنظر في الاقتراح.

ثاني عشر - مواعيد الدورة المقبلة

٤٣ - ستعلن مواعيد دورة الجمعية الرابعة والعشرين في الوقت المناسب. وفي ذلك الحين، سيكون دور مجموعة دول أوروبا الشرقية قد حان لتسمية مرشح لرئاسة المجلس في عام ٢٠١٨.

٤٤ - وأعرب الرئيس موينغا في ملاحظاته الختامية، عن خالص تقديره على الطريقة التعاونية والملتزمة بالمواعيد التي سبقت بها أعمال الجمعية والأجهزة الأخرى، وقدم الشكر لجامايا على دعمها المتواصل وكرم ضيافتها. وأشار إلى أنه على الرغم من أن السلطة قد حققت الكثير، فلا يزال أمامها الكثير الذي يتعين تحقيقه لكي تمضي المداولات قدما نحو تطوير التراث المشترك للبشرية بأسرها.